

## رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أود أن استرعي اهتمامكم وأعضاء المجلس للتجمع الذي تنظمه الحكومة العراقية لمجموعة من المواطنين العراقيين يقدر عددهم بـ ٥٠٠ شخص في المنطقة المتزوعة السلاح على الجانب العراقي بالقرب من الحدود مع الكويت منذ يوم الثلاثاء الموافق ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في محاولة واضحة ومكشوفة لخلق حالة عدم استقرار وإشاعة أجواء التوتر في منطقة الحدود، ولخطورة وحدية مثل هذه الأعمال والممارسات على الأمن والاستقرار في المنطقة أود أن أوضح لسعادتكم الأمور التالية:

١ - إن الكويت ليس لديها أدنى شك بأن هذا التجمع الذي تم التخطيط والتمهيد له من قبل الحكومة العراقية والإعلان عنه منذ مدة يتم تنفيذه حالياً من قبل عناصر الاستخبارات والشرطة العراقية من خلال تنظيم وتأمين عملية نقل هؤلاء المواطنين العراقيين إلى منطقة الحدود ونصب الخيام لهم وتزويدهم ببعض اللوازم للقيام بما هو مطلوب منهم والتظاهر ضد الكويت.

٢ - قام هؤلاء المتظاهرون الذي يبدو واضحاً بأنهم محرضون من قبل الحكومة العراقية برفع لافتات معادية للكويت كتب على بعضها العبارات التالية:

- "اليوم غصن الزيتون وغدا البندقية".

- ارحلوا عن الكويت قبل فوات الأوان.

٣ - حتى تاريخ إعداد هذه الرسالة، تم تسجيل ٧٨ مخالفة ضد العراق في المنطقة المتزوعة السلاح، منها ١٨ مخالفة يوم الاثنين الموافق ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، و ٦٠ مخالفة يوم الثلاثاء الموافق ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، في تجاهل واضح وعدم احترام لسيادة وأمن الكويت.

لقد قامت الكويت باتخاذ إجراءات احترازية لحماية حدودها، وتعمل بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت (اليونيكوم) لمواجهة هذه الأعمال والممارسات التي دأبت الحكومة العراقية على القيام بها بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة وإشاعة أجواء التوتر التي تجسد بشكل صريح وواضح حقيقة النوايا غير السلمية للنظام العراقي تجاه الكويت.

إن ما يبعث على القلق، هو أن هذه التجمع الذي تنظمه الحكومة العراقية قرب الحدود يأتي كحلقة في سلسلة التهديدات العراقية للكويت التي صدرت عن الرئيس العراقي وعدد من كبار المسؤولين في الحكومة العراقية في الأسابيع القليلة الماضية. وقد أطلعنا المجلس الموقر على فحوى هذه التهديدات، وأوضحنا خطورتها في رسائلنا التي صدرت بالوثائق الرسمية S/2000/791 و S/2000/876 و S/2000/918.

ومن هذا المنطلق، نكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته القانونية والسياسية والتعامل بشكل جدي مع هذه الاستفزازات العراقية واتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان التزام العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما ندعو المجلس وإثباتا لمصادقية الكويت للوقوف على الحقائق حول التجاوزات العراقية الأخيرة واحتلاقها للأزمات في منطقة الحدود من خلال الاستفسار من الأمانة العامة ممثلة في إدارة عملية حفظ السلام عن هذه الأحداث.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن  
المندوب الدائم